

# عمر المقاومة الشعبية لفلسطين

لتفكيك حركات المقاومة الفلسطينية، وكسب عقول وأفئدة المجتمع الفلسطيني كونه يشكل الحاضنة الأقوى لمجموعات المقاومة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

تقوم برامجها على ربط أي مساعدة تنموية بالتخلي عن فكرة المقاومة والتحرر من العقل الفلسطيني والاستسلام للاحتلال ومشاريعه، والتصالح مع إسرائيل واسقاطها كعدو



برامج مكافحة «التمرد»، أي المقاومة، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بخطة سلام فياض (عباس موماني - أ ف ب)



الحصول على منحة يتضمن أيضاً فحص أمني شامل في إطار ما يسمى وثيقة «Vetting» (عباس موماني - أ ف ب)

الإسرائيلية المشتركة وبرنامج إنتاج مسلسلات دراما فلسطينية. اسرائيلية.

## الضفة الغربية منطقة خضراء

حسب عقيدة مكافحة «التمرد» (المقاومة) للجنرال الأميركي السابق ديفيد باترايوس، فإن المنطقة الخضراء هي المنطقة التي لا قدرة لها على إنتاج أو احتواء حركات المقاومة، وبالتالي يمكن أن تتمتع بالأمن والأمان وتستطيع تصديره إلى جيرانها. وفي الحالة الفلسطينية، فإن خطة بناء الدولة لسلام فياض وبرامج «يو أس إيد» عملت وتعمل على تعزيز فكرة «المجتمع المدني»، والتي بدورها تتجاوز الحدود تحت عنوان «المجتمع المدني الكوني»، وهي من أخطر أدوات منظمات التمويل الأجنبي في تنفيذ مشروع التفكيك للمجتمع الذي يعتبر أهم حاضنة ومنتج لحركات المقاومة، إذ إن تلك المجالس تعمل على صهر وعي فئة الشباب من خلال الترويج والتدريب على مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني بوصفها أنسب الأدوات لتطور وتنمية المجتمع السياسي الفلسطيني، متجاهلين بذلك حقيقة وقوع فلسطين تحت الاحتلال، وضرورة العمل والتخطيط لتحريرها من الاحتلال، ومن ثم التفكير بطرق وأساليب الحكم وتطوير البنية السياسية. المنظمات غير الحكومية، حسب التعريف السائد، تقوم على أساس إحساس بهوية جماعية ومصير جماعي يتجاوز الحس الوطني والقومي عبر شبكات تربط الناس عبر الحدود مثلاً على أساس العمر أو المهنة أو العرق أو الطائفة أو التوجه الجنسي، وكلما كانت قضية المنظمة غير الحكومية أكثر التزاماً بمقولة التضامن المتعدي للأقاليم، أي كلما كانت أكثر تجاوزاً للحدود الوطنية، أصبح الحصول على تمويل أجنبي أكثر سهولة.

ومن الواضح أن المقصود هنا ليس التضامن الأممي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية مثلاً، لأن مثل ذلك التضامن لا يكون على قاعدة نفي الاستقلال الوطني والوحدة القومية، بل على أساس تعزيزهما، إنما المقصود هو أن مشروع «المجتمع المدني الكوني» هو في النهاية تحطيم الانتماء الوطني والقومي.

الضفة الغربية وقطاع غزة المشاركة المدنية ضرورة للدولة الديمقراطية ذات الحكم الرشيد، وذلك استجابة لتوقعات واحتياجات المواطنين، وتوسع هذه الجهود إلى توسيع وزيادة نطاق الدعم للحل القائم على أساس الدولتين وبناء الزخم لصالح السلام. ويتوافق هذا مع ما ورد في خطة سلام فياض لبناء الدولة والتي تتحدث عن حل الدولتين وإنهاء الاحتلال والحرية وتقرير المصير دون تطرق لحق العودة.

أما بالنسبة للإعلام الذي يعد أداة مهمة في دعم المقاومة والمقاومين وترسيخ فكرة التحرير، فإن رؤية الوكالة الأميركية تقوم على أن قطاع الإعلام الفلسطيني يواجه تحديات كبيرة بما في ذلك التأثيرات غير المتوقعة للمناخ السياسي غير المستقر، والمقصود هنا الخلاف بين حركتي «فتح» و«حماس»، وما يترتب على ذلك من آثار ومواقف وتحديات، لكن بالرغم من هذه التحديات، وهذا بحسب الوكالة، فقد استطاع قطاع الإعلام الفلسطيني إثبات نفسه وقدرته على التكيف وإرساء الأرضية الخصبة لتنمية الإعلام المستقل والمتعدد، الذي لا يرى في إسرائيل عدواً بل شريكاً يسعى للسلام، ويروج لحل الدولتين من خلال خطابه للجمهور الفلسطيني.

الركن الثالث في القضاء على منابع المقاومة والمجتمع الحاضن لها يأتي من خلال برامج المصالحة وإدارة النزاعات، حيث تسعى تلك البرامج في الضفة والقطاع للوصول إلى جميع الناس والمجموعات التي تمثل المجتمع المحلي، وجمعها حول مائدة واحدة للتعامل مع القضايا الخفية لأسباب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تحتوي برامج الوكالة في مجال إدارة الصراع والوساطة على برنامج لتدريب المحامين وبرامج المتخصصين في الصحة النفسية، ومخططي المدن والتعليم العام والحوار والتشبيك والفرص القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأنشطة البيئية الفلسطينية

وثيقة تسمى «Vetting»، وهذه الأسماء يتم فحصها لدى مخابرات الاحتلال، ولدى أجهزة السلطة الأمنية في رام الله، وإذا كان من بينها اسم واحد له تاريخ نضالي أو ميول سياسية لإحدى فصائل المقاومة يرفض المشروع.

## برامج تحجيف منابع المقاومة

من خلال استعراض بسيط وسريع لبرامج الديمقراطية والحكم المحلي والإعلام وسيادة القانون وإدارة النزاعات، يظهر مدى اهتمام المؤسسة الأميركية ببناء مجتمع فلسطيني يسعى للسلام مع العدو الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وتقليل أهمية فكرة التحرير والعمل الوطني المسلح على بناء دولة فلسطينية حرة.

في جانب الحكم المحلي، يصنف القائمون على المؤسسة في موقعهم الإلكتروني في

بالقيم والمبادئ الأميركية في العمل. تعني وثيقة الإرهاب الأميركية على سبيل المثال، أنه لو حصل أن وقع حادث سير أمام مشروع صحي تدعمه هذه الوكالة، وكان أحد المصابين عنصراً في أحد فصائل المقاومة، فلا يجوز علاجه، أو تعني مثلاً أن قرية من قرى الضفة لن تحظى بمنحة لإصلاح الشوارع الرئيسية المهترئة فيها إذا كان مجلسها القروي مؤلفاً من أعضاء من حركة «حماس»، وهو ما حصل مع مجلس بلدية بيت لحم عام 2007، حيث جرى منع تمويل إصلاح الشوارع للبلدية لأن المجلس كان يضم أعضاء من حركة «حماس».

شروط الحصول على المنحة لا يتوقف عند التوقيع على وثيقة الإرهاب، بل يتعداه إلى فحص أمني كامل لأعضاء مجلس الإدارة في المؤسسة وطواقم العاملين في المشروع ضمن

## المخيمات خارج المنطقة الخضراء



الماضية التي تم فيها اغتيال أربعة مقاومين، ثلاثة منهم استشهادوا خلال اقتحام مخيم قلنديا، والرابع أثناء اشتباكات الأهالي في مخيم عسكر مع قوات الأمن الفلسطينية.

يبقى السؤال الأهم، هل نجحت «يو أس إيد» في تحويل كافة مناطق الضفة الغربية إلى مناطق خضراء غير قادرة على إنتاج أو احتضان حركات مقاومة أو مقاومين، خصوصاً بعد أن يصبح مناضل أو أسير سابق عاملاً كحارس في ملهى ليلي في رام الله؟

بالطبع، لا تستطيع تلك البرامج تحويل كافة المناطق إلى مناطق خضراء، ولعل أهم تلك المناطق التي قاومت فكرة التحول إلى منطقة خضراء هي المخيمات الفلسطينية، ولذلك يعمل الاحتلال، ومن خلال التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، على التصفية الجسدية المباشرة للمقاومين، لأنه يرى أن سياسات كسب العقول والقلوب لم تجد نفعاً في المخيمات، وهو ما حصل خلال الأسابيع